

التقرير السنوى

الثالث عشر لمجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لعام 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقرير السنوي الثالث عشر

لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2017 م

المحتويات

10	كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2017م، السيد / طلال بن علي الصايغ.
14	كلمة سعادة السكرتير التنفيذي السيد / د. الوليد آل الشيخ.
القسم الأول	
لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
18	نظرة عامة عن المجموعة وأهدافها.
20	الهيكل العام للمجموعة.
22	الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
القسم الثاني	
التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي	
26	الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2017م.
37	التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى.
القسم الثالث	
بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
أولاً: في مجال التقييم المتبادل:	
44	عملية متابعة التزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية.
47	متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي.

47	برنامج التعلم الإلكتروني.
47	البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية.
49	تشكيل تجمع الخبراء الوطنيين.
ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات:	
49	نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام 2017م.
51	ورش العمل والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام 2017م.
60	القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م

كلمة سعادة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم،



أما بعد يسرني في هذا الفرصة الطيبة أن أقدم لكم التقرير السنوي الثالث عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2017م، والتي خلالها تشرفت بتمثيل بلدي الغالي الكويت لرئاسة المجموعة. وإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل الدول الأعضاء والمراقبين ومن يمثلهم وأخص بالشكر زملائي العاملين في سكرتارية المجموعة، وأتمنى أن نكون قد وفقنا جميعاً في مسيرتنا والسعي إلى الأمام في سبيل تحقيق أهداف المجموعة.

ولقد سعت المجموعة بجهود الرؤساء الذين توالوا على رئاستها وفريق سكرتارية المجموعة إلى زيادة دعم الجهود الإقليمية في هذا المجال بهدف حماية المجتمع الدولي عامة والدول الأعضاء خاصة من مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي نفس السياق سعت دولة الكويت من خلال رئاستها لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام 2017م إلى استكمال الجهود التي تضافرت في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة بالإضافة إلى التزام دولة الكويت بدعم المجموعة والجهود الدولية في هذا المجال.

ودعماً منها للمجموعة، وتحت رعاية معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد/ أنس خالد الصالح، استضافت دولة الكويت أعمال الاجتماع العام (25) للمجموعة خلال الفترة 22-27/4/2017م، والذي تبنت المجموعة خلاله بعض المقترحات التي تقدمنا بها خلال فترة رئاستنا، سعياً منا إلى استكمال عملية التطوير التي نسعى جميعاً إليها، وذلك من خلال طرح بعض الأولويات وخاصة في مجال التدريب، لتعزيز قدرات الدول الأعضاء ومساعدتها في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عقدت المجموعة اجتماعها (26) خلال الفترة 2-7/12/2017م، والذي سعت خلاله إلى استكمال ما طرحته دولة الكويت من مقترحات بالإضافة إلى سعيها إلى استكمال خطة عمل المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتوصلت المجموعة خلال هذه السنة إلى تحقيق العديد من الإنجازات المتعلقة بعملها وأنشطتها المختلفة، واتخذت جملة من القرارات فيما يخصها كتعزيز الجهود في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. وقد ركزت المجموعة من خلال منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب على موضوعين في غاية الأهمية هما عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الخلايا الإرهابية الصغيرة. أضاف إلى ذلك تابعت المجموعة عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات تقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الجولة الأولى من التقييم. وقامت كذلك المجموعة خلال هذا العام باستكمال الاستعداد للجولة الثانية من عمليات تقييم التزام الدول أعضاء

المجموعة بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال تعديل إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل وإجراءات تنظيم عملية المتابعة مواكبة للإجراءات العامة الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

أضف إلى ذلك، وسعيًا من المجموعة إلى استكمال مسيرة التعاون والعمل الجماعي في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد حصلت المجموعة على مقعد مراقب لدى مجلس المحافظين التابع لصندوق النقد العربي، كما اعتمدت النسخة العربية للدليل الإرشادي حول تجريم تمويل الإرهاب الصادر من مجموعة العمل المالي. وفي مجال التطبيقات اعتمدت المجموعة تقرير التطبيقات حول غسل الأموال والفساد، وتقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من الإنجازات والمواضيع والتي يستعرضها هذا التقرير بشكل مفصل.

وفي الختام، أتمنى أن نكون قد وفقنا في مسيرتنا، ونكون قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً، وإنني أكرر شكري وتقديري لجميع الزملاء من رؤساء وفود وجميع العاملين في سكرتارية المجموعة وعلى رأسهم السكرتير التنفيذي لما بذلوه من جهد ودعم وحسن معاملة. وبهذه المناسبة يسعدني تهنئة رئيس المجموعة القادم متمنياً له ولجميع الزملاء التوفيق والنجاح.

مع أطيب تحياتي وتقديري

طلال علي الصايغ

كلمة

سعادة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم،



الإخوة والأخوات الكرام، يسعدني أن أحييكم في هذه السانحة الطيبة في فاتحة العدد الثالث عشر من التقرير السنوي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2017 م. ويطيب لي أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر للدول الأعضاء والمراقبين بالمجموعة عن خالص شكري وعظيم امتناني على التعاون والثقة والدعم المقدر منذ أن توليت منصب السكرتير التنفيذي للمجموعة في يناير للعام 2017 م، حيث تكللت جهودنا جميعاً بفضل الله بالنجاح في تحقيق مكاسب هامة للمجموعة على الصعيد الدولي والإقليمي، وعلى صعيد الدول الأعضاء في المجموعة.

خلال هذا العام، كرست المجموعة جزءاً من جهودها ومواردها المتاحة من أجل تعزيز العلاقة والتواصل بشكل مباشر مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة. ففي هذا العام، نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي عدداً من الفعاليات المشتركة شملت ورش عمل مشتركة لإعداد المقيمين والدول الخاضعة للتقييم المتبادل، كما شملت أيضاً تنظيم مشترك للزيارات الميدانية في إطار عمليات التقييم المتبادل. في ذات السياق، اهتمت المجموعة بالتواصل مع المجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية ذات الصلة، حيث حضرت مع عدد من الدول الأعضاء اجتماعات عامة لمجموعة إيجمونت، بالإضافة لتنظيم ورشة عمل معها، كما شرعت في التواصل مع مجموعات العمل المالي في أفريقيا لتنظيم ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC)، والمتوقع أن يشارك فيها عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مختلف الدول في العالم بالإضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة. وفي مجال التطبيقات، اشتركت المجموعة مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في دراسة موضوع تطبيقات حول "تمويل الإرهاب ووسائل التواصل الاجتماعي"، كما اعتمد الاجتماع العام السادس والعشرون تقرير التطبيقات حول «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية»، و«غسل الأموال والفساد»، ووافق على اعتماد مشروع تطبيقات جديد حول «غسل الأموال عبر قطاع العقارات ينتهي العمل فيه نهاية مايو 2018 م.

أما في مجال المساعدات الفنية، فقد نفذت المجموعة خلال العام 2017 م، أكثر من خمسة برامج تدريبية لموضوعات هامة شملت، منع وتعطيل تمويل الإرهاب، والتحليل الاستراتيجي، وإعداد وتأهيل المقيمين، وإعداد الدول لعمليات التقييم المتبادل، حيث شاركت في هذه البرامج كوكبة من المتدربين ممثلين عن الدول الأعضاء في المجموعة، ونُفذت هذه البرامج بالتعاون مع شركاء المجموعة من الجهات المانحة مثل مجموعة العمل المالي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وغيرها من الجهات.

وقامت المجموعة خلال العام 2017 م، في إطار متابعة التزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتماد عدد ستة تقارير متابعة في إطار الجولة الأولى وتقرير متابعة واحد في إطار الجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل، وعدد 4 تقارير تحديث، حيث أوضحت تلك التقارير مدى التقدم المحرز الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها، وتمت الموافقة على الخروج من عملية المتابعة للتحديث كل عامين لكل من الجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان، وأشادت المجموعة بجهودهما وأثبتت على إنجازاتهما في معالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل الخاصين بهما، وبمستوى الالتزام الذي حققته، وبالتالي الموافقة على خروجهما من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين.

ومواصلةً لسعي المجموعة لتعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات النظرية، وتعزيزاً لمكانتها بين هذه المجموعات وتفرداً بالسمعة الطيبة التي اكتسبتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد حصلت المجموعة مؤخراً على مقعد مراقب لدى مجلس المحافظين التابع لصندوق النقد العربي؛ من جانب آخر، وافق الاجتماع العام السادس والعشرون على طلب عضوية مقدم من جمهورية جيبوتي للانضمام كعضو في المجموعة. وفي الختام، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في تحقيق أهداف المجموعة، والشكر موصول إلى جميع زملائي العاملين في السكرتارية على جهودهم المقدرة، ولجميع المراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر، وودورهم البارز في دعم المجموعة في مساعيها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي، سائلاً المولى عز وجل السداد، وأن تكلل جميع الجهود والمسااعي بالنجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الوليد آل الشيخ

القسم الأول

لمحة عن مجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عامة عن المجموعة

في العام 2003 م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر 2003 م إلى يوليو 2004 م. وفي 30 نوفمبر 2004 م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)".

وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جدتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، القانون رقم (5) لسنة 2009 م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ 26 مارس 2009 م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009 م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

أهداف المجموعة

تعمل الدول الأعضاء في المجموعة علي تحقيق الأهداف التالية:

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الهيكل العام للمجموعة

الإجتماع العام



الاجتماع العام

هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

السكرتارية

وتعتبر مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

فريق عمل التقييم المتبادل

وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل من بعض الدول الأعضاء في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم مكافحة في المنطقة.

منتدى وحدات المعلومات المالية

أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

فريق خبراء مكافحة الإرهاب

شهد العام 2016م تطورات مهمة في إطار تطوير آليات العمل في المجموعة وفقاً لرؤية الرئاسة لهذا العام، حيث تم تشكيل منتدى لفريق خبراء مكافحة الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

لجنة التقييم الوطني للمخاطر

كذلك وافقت المجموعة خلال الاجتماع العام الثامن عشر الذي عقد في مملكة البحرين في نوفمبر 2013م، على تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر تعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله، وذلك انطلاقاً من أهمية التقييم الوطني للمخاطر في تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة (فبراير 2012م)، ومنهجية التقييم الجديدة (فبراير 2013م)، وتهيئة الدول الأعضاء للجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل. وتتأهل عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق اللجنة.

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً 19 دولة عربية، بعد قبول طلب انضمام دولة فلسطين إليها في شهر أبريل 2015 م، إضافةً إلى 16 دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة بعد قبول طلب انضمام أستراليا في أبريل 2016 م، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (فاتف) منذ العام 2007 م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العمل الأوراسيوية.

الدول الأعضاء

الجمهورية التونسية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	المملكة الأردنية الهاشمية
سلطنة عمان	جمهورية العراق	الجمهورية العربية السورية	جمهورية السودان	المملكة العربية السعودية
جمهورية مصر العربية	ليبيا	الجمهورية اللبنانية	دولة الكويت	دولة قطر
	الجمهورية اليمنية	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المملكة المغربية	دولة فلسطين

المراقبون

البنك الدولي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموعة العمل المالي	مجموعة إيجمونت
الجمهورية الفرنسية	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق النقد الدولي
مملكة أسبانيا	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	منظمة الجمارك العالمية	صندوق النقد العربي
مجموعة العمل الأوراسيوية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	هيئة الأمم المتحدة	جمهورية الصومال	استراليا

لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على موقع المجموعة:

<http://www.menafatf.org>

القسم الثاني

التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

تولي مجموعة العمل موضوع التعاون الإقليمي والدولي أهمية كبرى، باعتباره محور أساسي لتحقيق أهدافها ولدعم وتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء. وتعمل المجموعة كحلقة وصل هامة بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومما لا خلاف عليه أن التعاون الإقليمي والدولي يلعب دور هام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة عامة، وفي هذا الإطار تعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين الدول الأعضاء والمراقبين فرصة للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب واستعراض آخر المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد على نقل المعارف والمعلومات، والذي من شأنه تعزيز وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول أعضاء المجموعة.

ونتناول في هذا القسم العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات، ونستعرض الفعاليات التي نظمتها أو شاركت فيها المجموعة خلال العام 2017 م، وأهم مخرجاتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2017 م

الاجتماع العام الخامس والعشرون، الكويت، دولة الكويت، 25-27 أبريل 2017 م

عقد الاجتماع العام الخامس والعشرون في الكويت، دولة الكويت، خلال الفترة من 25 إلى 27 أبريل 2017 م، برئاسة دولة الكويت ممثلة بسعادة الأستاذ طلال علي الصايغ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس وحدة التحريات المالية الكويتية، رئيس المجموعة. شارك في أعمال الاجتماع العام عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من 17 دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السودانية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، الولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي (FATF)، وهيئة الأمم

المتحدة (UN)، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل المالي الأوروبية، وجمهورية الصومال، ودولة أستراليا).

تناول الاجتماع العام خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها. ففي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، نظر الاجتماع في تقرير المتابعة الأول للجمهورية التونسية ضمن عمليات المتابعة للجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل. كما استعرض الاجتماع العام أربعة تقارير متابعة ضمن عمليات المتابعة للجولة الأولى، تخص كل من: الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى تقرير تحديث يخصان دولة الكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية. تضمنت هذه التقارير آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وقرر الاجتماع العام الموافقة على طلبي الخروج من المتابعة إلى التحديث كل عامين المقدمين من طرف الجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان، وقدم لهما التهنئة على التقدم المحرز في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديهما، وأشاد بمستوى الالتزام الذي تحقق في هذا الصدد. بالإضافة لذلك، اطلع الاجتماع العام على تقرير متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي الذي قدمته الجزائر، وتقرر أن تقدم التقرير التالي أمام الاجتماع العام السادس والعشرين في نوفمبر 2017 م. واعتمد الاجتماع العام كل من إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم والجدول الزمني لعملية المتابعة اللاحقة لعملية التقييم المتبادل للجولة الأولى، والجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية.

وفي إطار عمل التطبيقات وافق الاجتماع العام على التعديلات التي أدخلت على مسودة مهام فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات واعتمادها، كما وافق على اعتماد مشروع تطبيقات جديد حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات - مايو 2017 م - مايو 2018 م، وحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل لإنجازه من خلال المشاركة في فريق العمل وفي كافة مراحل المشروع. كذلك وافق الاجتماع العام على إقامة ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC) في ديسمبر 2017 م.

واستعرض الاجتماع العام تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل

المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما الذين عقدا على هامش الاجتماع العام يوم الثلاثاء الموافق 24 أبريل 2017 م، وتقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة الذي عقد يوم الإثنين الموافق 23 أبريل 2017 م، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية حول ما دار في لقائه الخامس عشر الذي عقد يوم الأحد الموافق 23 أبريل 2017 م، وأهم ما دار فيه.

وعقد على هامش الاجتماع العام الخامس والعشرين عدد من الاجتماعات التي تخص فرق العمل المعنية، وهي كما يلي:

منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الثاني، 22 أبريل 2017 م

عقد منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الثاني على هامش الاجتماع العام الخامس والعشرين بتاريخ 22 أبريل 2017 م، والذي تطرق إلى مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب من واقع الخبرة العملية للمشاركين، والتي كان أبرزها موضوع تمويل الخلايا الصغيرة وعودة المقاتلين الأجانب. كما تطرق المنتدى لموضوع كشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب من خلال التحقيق والمقاضاة في جرائم تمويل الإرهاب، والذي شمل: تمويل الخلايا الصغيرة وعودة المقاتلين الأجانب وغيرها، والتعاون بين الأجهزة المعنية على المستوى الوطني والدولي ومع القطاع الخاص في حالات تمويل الخلايا الصغيرة وعودة المقاتلين الأجانب وغيرها. وتم تقديم عروض تقديمية بواسطة كل من: وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وهيئة التحقيق الخاصة اللبنانية، واللجنة الفنية لمكافحة تمويل الإرهاب السودانية، وفريق الرصد 1267، مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة، ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، واللجنة التونسية للتحليل المالية، وحدة المعلومات المالية الأسترالية ومداخلات من بقية الدول الأعضاء والمراقبين. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المنتدى مسألة المساعدات الفنية المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب.

الاجتماع السادس للجنة التقييم الوطني للمخاطر، 23 أبريل 2017 م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الرابع على هامش الاجتماع العام الثالث والعشرون يوم الاثنين الموافق 23 أبريل 2017 م، حيث ناقش ضمن جدول أعماله مداخلات من الدول الأعضاء في شأن عملية التقييم الوطني للمخاطر، شملت الاطلاع على موقف الدول الأعضاء حول عملية التقييم الوطني للمخاطر، وأهم التحديات والدروس المستفادة في كل مرحلة، كذلك قدمت عروض تقديمية بواسطة الجمهورية التونسية، ودولة الكويت، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي حول المنهجية وأهم الإجراءات التي تم اتباعها في هذا الشأن.

اللقاء الخامس عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، 23 أبريل 2017 م

التقى أعضاء منتدى وحدات المعلومات المالية يوم الإثنين الموافق 23 أبريل 2017 م، حيث جرى خلال اللقاء استعراض مدى تقدم وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في شأن انضمامها لمجموعة إيجمونت، ومناقشة موضوع «تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل التحريات المالية»، حيث تمت الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع لوحدات المعلومات المالية، وقُدمت عروض تقديمية بهذا الخصوص بواسطة وحدة التحريات المالية الكويتية وهيئة التحقيق الخاصة اللبنانية. بالإضافة إلى عروض لحالات عملية قدمتها كل من وحدة التحريات المالية الكويتية، والمركز الوطني للمعلومات المالية العماني، ووحدة المتابعة المالية الفلسطينية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وتم تداول أهم المسائل التي أثّرت في هذه العروض وتجارب الوحدات حول الموضوع والتي وجدت الإشادة والاستحسان.

الاجتماع الثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، 24 أبريل 2017 م

عقد فريق عمل التقييم المتبادل اجتماعه الثلاثون يوم الإثنين الموافق 24 أبريل 2017 م في الكويت، وذلك على هامش أعمال الاجتماع العام الخامس والعشرين للمجموعة. وناقش الفريق عدد من البنود الهامة، شملت آخر التطورات فيما يتعلق بفعاليات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل حيث عرضت السكرتارية آخر التطورات فيما يتعلق بعملية التقييم المتبادل لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، كما تم إعداد وتنفيذ ورشتي عمل بخصوص إعداد المملكتين لعملية التقييم المتبادل. كذلك ناقش الفريق ورقة إجراءات الجولة الثانية في نسختها المعدلة وتم استعراض التعديلات التي تم إدخالها على الورقة وخلص الفريق إلى ضرورة تنقيح الورقة بناء على الملاحظات المثارة من قبل أعضاء الفريق ومشاركتها مع مجموعة العمل المالي والدول الأعضاء من أجل إيداء أية ملاحظات أخرى تمهيداً لإعداد نسخة منقحة تعرض على الاجتماع القادم للفريق، كما تناول الفريق مسودة مهام فريق عمل التقييم المتبادل، حيث أبدى أعضاء الفريق بعض الملاحظات في الصياغة على الورقة ومن ثم رفع توصية للاجتماع العام لاعتمادها. وفي شأن أهم وآخر أعمال مجموعة العمل المالي، دار النقاش حول موضوع إرشادات اختيار المقيمين وضمان العدد الكافي للجولة الثانية من خلال قيام سكرتارية المجموعة بتحديد احتياجات المجموعة من المقيمين والمراجعين مقدماً، وذلك بمخاطبة الدول بالاحتياجات المطلوبة، ومطالبة صندوق النقد الدولي بتخصيص دورة تدريبية سنوية حول المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنظيم دورة تدريبية ثانية للمقيمين خلال الربع الأول من عام 2018 م، إلى جانب تنقيح الورقة الصادرة عن

المجموعة بشأن توفير وتأهيل المقيمين في ضوء مناقشة الأوراق الصادرة عن مجموعة العمل المالي وعرضها على الاجتماع القادم للفريق لمناقشتها تمهيداً لاعتمادها من قبل الاجتماع العام. واستعرض الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية وخلص الفريق إلى اعتماد الجدول مع تأجيل عملية التقييم المتبادل لليبيا لحين تحسن الأوضاع الأمنية فيها، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية، ورفع توصية للاجتماع العام بتبنيهما واعتمادهما.

الاجتماع الرابع والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، 24 أبريل 2017 م

انعقد الاجتماع الثاني والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوم الاثنين الموافق 24 أبريل 2017 م، وفي هذا الاجتماع تمت الموافقة على التعديلات المقترحة على ورقة المهام واعتمادها أهمها فتح باب العضوية في الفريق لكل الدول الأعضاء والمراقبين بالمجموعة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام لكل دولة عضو بالمشاركة الفعالة في أعمال الفريق، والبرامج التدريبية، واستضافة الورش، والاجتماعات المتخصصة، وقيادة مشاريع التطبيقات. واستمع الفريق إلى تحديث حول مشروعات التطبيقات حول غسل الأموال والفساد، وغسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، وغسل الأموال عبر قطاع العقارات، وحث الدول على المشاركة في هذه المشاريع لإنجاحها.

كما اطلع الفريق على تقرير آخر حول ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات، بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG)، والتي عقدت في الفترة من 28 نوفمبر – 1 ديسمبر 2016 م، بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية، والتي هدفت إلى مناقشة مخاطر وأساليب واتجاهات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي سياق متصل، وعلى غرار التجربة السابقة، اطلع الفريق على الاستعدادات لورشة العمل حول التطبيقات وبناء القدرات التي تعتمدها المجموعة لتنظيمها بصفة مشتركة مع مجموعة العمل المالي لشرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GABAC)، ومجموعة العمل المالي لغرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، في ديسمبر 2017 م. حيث تم التواصل مع المجموعات النظرية التي أبدت استعدادها وحماسها للفكرة وتطلعها للعمل مع المجموعة.

وعلى صعيد آخر، قدمت السكرتارية عرضاً حول الخطة التدريبية للأعوام 2017 م – 2019 م، والتي تم وضعها بناءً على نتائج تحليل احتياجات دول المجموعة من مساعدات فنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأوصى الفريق بالموافقة على الخطة المقدمة والبدء

في تنفيذها، وحث الدول على استضافة الفعاليات المدرجة فيها. وفي ختام الاجتماع استمع الفريق إلى مداخلات من قبل المانحين حول آخر أعمالهم ونشاطاتهم في إطار المساعدات الفنية، وقد أبدى المانحون استعدادهم للتعاون مع المجموعة في تنفيذ الورش والبرامج التدريبية المدرجة في خططها. وقدم ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عرضاً حول التدريب الممنوح من قبل المكتب فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب.

الاجتماع العام السادس والعشرون، المنامة، مملكة البحرين، 5-7 ديسمبر 2017 م

عقد الاجتماع العام السادس والعشرون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنامة بمملكة البحرين، خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2017 م، برئاسة دولة الكويت ممثلة بسعادة الأستاذ طلال علي الصايغ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس وحدة التحريات المالية الكويتية، رئيس المجموعة.

شارك في أعمال الاجتماع العام عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من 17 دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيها ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والولايات المتحدة الأمريكية، ومملكة أسبانيا، وأستراليا، وجمهورية الصومال، وصندوق النقد الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل الأوراسيوية).

واستعرض الاجتماع العام جهود المجموعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من خلال متابعة نشاطات منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الثالث الذي عقد على هامش الاجتماع العام السادس والعشرين بتاريخ 2 ديسمبر 2017 م، كما تناول بعض المواضيع المتعلقة بعلاقة المجموعة مع مجموعة العمل المالي والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظيرة، وأوجه التعاون معها، وتجدر الإشارة أن المجموعة حصلت مؤخراً على مقعد مراقب لدى مجلس المحافظين التابع لصندوق النقد العربي.

أيضاً وافق الاجتماع العام على طلب عضوية مقدم من جمهورية جيبوتي للانضمام كعضو

للمجموعة مع اعتبار موافقة الدول الغائبة عن الاجتماع. وفي ذات السياق أقرّ الاجتماع العام التعديلات التي تم إجرائها على ورقة معايير الانضمام للمجموعة وتم اعتمادها. وفي إطار الجولة الثانية من عمليات تقييم المتبادل، ناقش الاجتماع العام تقرير المتابعة الثاني للجمهورية التونسية ضمن عملية المتابعة اللاحقة لعملية التقييم المتبادل، وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل ضمن الجولة الأولى تم استعراض تقارير متابعة لكل من العراق، وسوريا، بالإضافة إلى تقرير التحديث الثاني للمملكة المغربية وتحديث مختصر حول آخر التطورات في سلطنة عمان، والتي تضمنت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها الدولتين نحو تحسين نظم غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديهما.

وفي إطار التطبيقات، اعتمد الاجتماع العام تقرير التطبيقات حول غسل الأموال والفساد. هدف هذا المشروع إلى التعرف على التحديات الرئيسية والمشاكل التي تنشأ في سياق كشف غسل عائدات الفساد وإبراز دور تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منع أو كشف غسل عائدات الفساد. وقدم التقرير كذلك نظرة موجزة للأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومتطلباتها. كما اعتمد الاجتماع العام تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، والذي يهدف بشكل أساسي إلى كشف وفهم طرق غسل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية، وتحديد المخاطر المترتبة على إساءة استغلالها، والوقوف على أفضل الطرق للتصدي لتلك المخاطر ومعالجة الآثار الناتجة عنها. على هامش الاجتماع العام، عقد لقاء منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب يوم السبت الموافق 2 ديسمبر 2017 م، واجتماع لجنة التقييم الوطني للمخاطر ولقاء منتدى وحدات المعلومات المالية يوم الأحد الموافق 3 ديسمبر 2017 م، كما عقد اجتماعي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات وفريق عمل التقييم المتبادل يوم الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017 م. وقد تبنى الاجتماع العام تقارير رؤساء الفرق واللجان ووافق على توصياتها. وفيما يلي أدناه نستعرض أهم المخرجات وتفاصيل ما دار في هذه الاجتماعات:

منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الثالث، 2 ديسمبر 2017 م

على هامش الاجتماع العام السادس والعشرين بتاريخ 2 ديسمبر 2017 م، عقد منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الثالث، والذي تطرق إلى التحديات وأفضل الممارسات لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب من خلال التحقيق والمقاضاة والتعاون الوطني والدولي بين الأجهزة المعنية في حالات تمويل الإرهاب باستخدام النقد وتمويل الإرهاب عن طريق التهريب. بالإضافة إلى ذلك، استعرض المنتدى آخر التطورات في شأن مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب من

واقع الخبرة العملية للخبراء المشاركين. وفي هذا الشأن، اعتمد الاجتماع العام النسخة العربية للدليل الإرشادي حول تجريم تمويل الإرهاب الصادر من مجموعة العمل المالي، والذي سينشر قريباً على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

الاجتماع السابع للجنة التقييم الوطني للمخاطر، 3 ديسمبر 2017 م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها السابع على هامش الاجتماع العام السادس والعشرين يوم الإثنين الموافق 3 ديسمبر 2017 م، حيث تناولت ضمن جدول أعمالها مداخلات من الدول الأعضاء في شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول عملية التقييم الوطني للمخاطر، شملت الاطلاع على موقف الدول الأعضاء حول عملية التقييم الوطني للمخاطر، ومناقشة لموضوع "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" في إطار التقييم الوطني للمخاطر، كذلك قدمت عروض تقديمية حول تجربة دولة فلسطين، وتجربة المملكة المغربية، وتجربة جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين في هذا الشأن.

اللقاء السادس عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، 3 ديسمبر 2017 م

تناول منتدى وحدات المعلومات المالية الأعضاء بدول المجموعة في لقاءه السادس عشر يوم الأحد الموافق 3 ديسمبر 2017 م على هامش الاجتماع العام السادس والعشرون للمجموعة عدد من الموضوعات الهامة منها، تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت وآخر نشاطات مجموعة إيجمونت، وتبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات بين وحدات المعلومات المالية، والتي ناقش فيها المنتدى موضوع «تطبيق المنهج القائم على المخاطر»، وتمت الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع لوحدات المعلومات المالية، وقدمت كل من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، والمركز الوطني للمعلومات المالية العماني، عروض تقديمية بهذا الخصوص، بالإضافة إلى ذلك تم تقديم عروض لحالات عملية بواسطة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ووحدة المتابعة المالية الفلسطينية، وتم تداول أهم المسائل التي أثارت في هذه العروض وتجارب الوحدات حول الموضوع، وقد وجدت هذه العروض الاستحسان لدى أعضاء المنتدى.

الاجتماع الحادي والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، 4 ديسمبر 2017 م

عقد فريق عمل التقييم المتبادل اجتماعه الحادي والثلاثون يوم الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017 م في المنامة بمملكة البحرين، وناقش فيه عدد من البنود الهامة، ففيما يتعلق بآخر تطورات فعاليات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، عرضت السكرتارية آخر تطورات كلاً من: عملية تقييم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الزيارة الميدانية للمملكة العربية السعودية، الزيارة

الميدانية لمملكة البحرين، عملية التقييم المتبادل للمملكة المغربية، عملية التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، ورشتي تدريب وتأهيل المقيمين في دولة الكويت وفي المملكة الأردنية الهاشمية، ورشة إعداد الدول الخاضعة لعملية التقييم المتبادل في مدينة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، كما عرضت دولة فلسطين عرضاً شفويّاً تضمن الترتيبات الخاصة بعملية تقييمها خلال الجولة الثانية. كما ناقش الفريق ورقة توفير وتأهيل خبراء فريق التقييم للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، حيث عرضت السكرتارية ملخصاً موجزاً تضمن أهم المستجدات التي تضمنتها الورقة، وأبدى أعضاء الفريق بعض الملاحظات الشكلية على الورقة وخلص الفريق إلى إدخال التعديلات على الورقة وفقاً للملاحظات المثارة من أعضاء الفريق ومن ثم رفع توصية للاجتماع العام لاعتمادها. كما ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية الذي تضمن إجراء تعديل توضيحي وتحديد مواعيد الزيارات الميدانية للدول الأعضاء بحسب الأشهر منعاً لأي التباس وخلص إلى اعتماد الجدول ورفع توصية للاجتماع العام بشأن موعد إجراء عملية التقييم المتبادل لكل من دولة ليبيا والجمهورية اليمنية، حيث خلص الاجتماع العام إلى تأجيل عملية التقييم المتبادل لليبيا واليمن لحين تحسن الظروف الأمنية فيها. كذلك تم التطرق إلى ورقة الإحصائيات ومعلومات عن الفعالية وخلص الفريق إلى اعتماد النسخة العربية من الورقة على أن تزود الدول الأعضاء السكرتارية بملاحظاتها عن جودة الترجمة ورفع الورقة على بوابة المستندات الخاصة بالمجموعة. كما ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية المتابعة لكل من الجولة الأولى والجولة الثانية ورفع توصية للاجتماع العام لاعتمادها. وفيما يتعلق بورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل والمتابعة فقد خلص الفريق إلى اعتماد الورقة ورفع توصية للاجتماع العام لاعتمادها. وفيما يتعلق بآخر التطورات والمستجدات في المعايير الدولية ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم الاتفاق على وضع آلية للتحديث المستمر للنسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية ومنهجية التقييم. بالإضافة إلى ما سبق، ناقش الفريق تقرير المتابعة المعزز الثاني للجمهورية التونسية (طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني)، حيث طلبت تونس إعادة تقييم ١٧ توصية، وقامت السكرتارية بناء على ذلك بتشكيل فريق للمراجعة مكون من ثلاثة خبراء الذين قاموا بمراجعة التقرير وخلص الاجتماع العام إلى رفع درجات الالتزام الفني بـ 9 توصيات إلى درجة «ملتزم إلى حد كبير»، ورفع درجات الالتزام بثلاث توصيات إلى درجة «ملتزمة جزئياً»، والإبقاء على درجات الالتزام الفني لخمس توصيات بدرجة «ملتزم جزئياً»، وخلص الاجتماع العام كذلك إلى بقاء الجمهورية التونسية في عملية المتابعة المعززة على أن تقدم تقرير المتابعة المعزز الثالث للاجتماع العام الثامن والعشرون في نوفمبر 2018 م.

الاجتماع الخامس والعشرون لفريق المساعدات الفنية والتطبيقات، 4 ديسمبر 2017 م

عقد فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات اجتماعه الخامس والعشرين يوم الاثنين 4 ديسمبر 2017 م، وناقش عدد من البنود المدرجة في جدول أعماله، حيث اطلع الفريق على عرض حول التغييرات التي تم إدخالها على مسودة تقرير مشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد بعد استيعاب الملاحظات التي أبدتها بعض الدول الأعضاء في الاجتماع السابق للفريق وقرر إحالته للاجتماع العام. وفيما يخص مشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، تم تقديم عرض حول مسودة التقرير وأهم محتوياته ومخرجاته وأوصى برفع توصية للاجتماع العام بتبني التقرير ونشره على موقع المجموعة. وفي إطار علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات الإقليمية النظيرة، اطلع الفريق على آخر التطورات بشأن مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول «تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي»، كما استمع إلى تحديث بشأن سير العمل بمشروع التطبيقات حول غسل الأموال عبر قطاع العقارات الذي يجري العمل عليه حالياً.

وفي سياق متصل، اطلع الفريق على الاتصالات والاستعدادات التي تجريها المجموعة لعقد ورشة عمل مشتركة حول التطبيقات وبناء القدرات بين المجموعة ومجموعة العمل المالي لشرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، ومجموعة العمل المالي لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GABAC)، ومجموعة العمل المالي لغرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، في ديسمبر ٢٠١٧ م، والخطوات التي اتخذت في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر، قدمت السكرتارية عرضاً شمل تحديثاً حول الخطة التدريبية للأعوام 2017 م – 2019 م، بالجهات المانحة والدول المستضيفة لورشات العمل المدرجة فيها خلال هذه الفترة للموافقة على النسخة المحدثة ورفعها للاجتماع العام لتبنيها وحث الدول على استضافة الفعاليات التي تحتاج إلى دول مستضيفة. من جانب آخر تم النظر في ورشة العمل التي تم إدراجها في الاجتماع الغائت للفريق بناءً على رغبة الدول الاعضاء حول «التقييم الوطني للمخاطر في الجمهورية التونسية»، وتم اقتراح تاريخ مبدئي لإقامتها في سبتمبر ٢٠١٨ م. أيضاً خلال الاجتماع استمع الفريق لعدة تقارير تناولت الفعاليات والورشات التي عقدت عقب الاجتماع السابق للفريق حسب الخطة المذكورة، وهي كالآتي:

- ورشة عمل حول قطع مصادر تمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات (UNODC) 8 – 11 مايو 2017 م، الدوحة، دولة قطر.
- ورشة عمل حول التحليل الاستراتيجي بالتعاون مع مجموعة إيجمونت، 16 – 20 يوليو 2017 م،

الرياض، المملكة العربية السعودية.

- ورشة العمل السابعة لإعداد وتأهيل المقيمين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF)، 24-28 سبتمبر 2017 م، الكويت، دولة الكويت.
 - ورشة العمل الثامنة لإعداد وتأهيل المقيمين بالتعاون مع مجموعة العمل المالي (FATF) 1-5 أكتوبر 2017 م، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
 - عمل حول إعداد الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعملية التقييم المتبادل، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، 29-31 أكتوبر 2017 م، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- واستهدفت هذه الورشات المشاركون من مختلف المستويات الوظيفية من العاملين في الجهات الرقابية والإشرافية ووحدات المعلومات المالية ومجال إنفاذ القانون وممن يشاركون في صنع السياسات والقرارات، والدول الجهات المعنية بمتطلبات وأدوات عمليات التقييم المتبادل. وفي ختام الاجتماع، عرض المانحون آخر أعمالهم ونشاطاتهم في إطار المساعدات الفنية.

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل لخدمة مصالح الدول الأعضاء فيها، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، وقد شهدت علاقات المجموعة تطوراً ملحوظاً في نمو علاقات العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وأجهزة هيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوراسيوية، وتتمتع هذه الجهات بصفة مراقب، وبالتالي لها حضور في اجتماعات المجموعة. وتحرص المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات وورش العمل التي تقيمها تلك الجهات والاستفادة من خبراتها بشتى الطرق فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة. وذلك بخلاف المساعدات الفنية والتدريب والدعم التي تقدمه هذه الجهات لدول المجموعة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير نشاطات المجموعة مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية والجهات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحث أوجه التعاون فيما

بين المجموعة وبعض تلك الجهات، وذلك كما سيرد أدناه:

الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي على صعيد المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح رئاسة وسكرتارية المجموعة والدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك المجموعة والدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة. وخلال العام ٢٠١٧م شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات المشتركة مع مجموعة العمل المالي، والتي شملت ورش عمل وبرامج تدريبية، وزيارات ميدانية لعمليات التقييم المتبادل، وحضور اجتماعات ولقاءات، وغيرها. وقد كانت مشاركة المجموعة على النحو الآتي:

مشاركة المجموعة والدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي خلال العام 2017 م	
الاجتماع	الزمان والمكان
الاجتماع العام الثاني، الدورة الثامنة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	19 - 24 فبراير 2017 م، باريس، فرنسا.
الاجتماع العام الثالث، الدورة الثامنة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	18 - 24 يونيو 2016 م، فالنسيا، أسبانيا.
الاجتماع العام الأول، الدورة التاسعة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	29 - 31 أكتوبر 2017 م، بيونس آيرس، الأرجنتين.

مشاركة المجموعة في ورش عمل نظمها أو نفذتها بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي خلال العام 2017 م	
الحدث	الزمان والمكان
مشاركة سكرتارية المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في ورشة عمل لإعداد الدول لعملية التقييم المتبادل.	14 - 15 فبراير 2017 م، الرياض، السعودية.
مشاركة سكرتارية المجموعة في الورشة التي نظمها مجموعة العمل المالي حول المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وانتشار التسليح الصادرة عن مجموعة العمل المالي.	15 - 19 مايو 2017 م، بوسان، كوريا.
نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي ورشة العمل الثامنة لإعداد وتأهيل المقيمين.	1 - 5 أكتوبر 2017 م، عمان، الأردن.

مشاركة المجموعة في اجتماعات فريق مراجعة التعاون الدولي

خلال العام 2017 م

الحدث	الزمان والمكان
مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماعات فريق المراجعة الإقليمية لمجموعة العمل المالي.	18 - 19 يناير 2017 م باريس، فرنسا.
مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماعات فريق المراجعة الإقليمية التابع لمجموعة العمل المالي.	9 - 10 مايو 2017 م الرباط، المغرب.
مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماعات فريق المراجعة الإقليمية التابع لمجموعة العمل المالي.	21 - 22 سبتمبر 2017 م كمبالا، أوغندا.

مشاركة المجموعة في زيارات ميدانية للتقييم المتبادل بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي خلال العام

2017 م

الحدث	الزمان والمكان
مشاركة سكرتارية المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في زيارة ميدانية لعملية التقييم المتبادل للمملكة العربية السعودية.	8 - 24 نوفمبر 2017 م، الرياض، السعودية.
مشاركة سكرتارية المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في زيارة ميدانية لعملية التقييم المتبادل لمملكة البحرين.	8 - 24 نوفمبر 2017 م، المنامة، البحرين.

الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل للمجموعة الأوراسيوية، مدينة بشكاك،

قرغيزستان، 22 - 26 مايو 2017 م

في إطار التعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة، شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة الأوراسيوية إضافة إلى الورش والفعاليات المنظمة على هامشه في مدينة بشكاك، قرغيزستان، 22 - 26 مايو 2017 م. وناقش الاجتماع عدد من المسائل والقضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال مثل، تقارير المتابعة والمنهج القائم على المخاطر والتقييم الوطني للمخاطر، وإعداد الدول الأعضاء لعملية التقييم، إلى جانب تحسين إجراءات الامتثال لأغراض تمويل الإرهاب والتفاعل مع القطاع الخاص بشأنها.

العلاقة مع مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي

في إطار التعاون والتواصل مع الجهات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجموعات الإقليمية النظيرة، شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وممثلين من الدول الأعضاء فيها بحضور الاجتماعات العامة لمجموعة إيجمونت خلال

العام 2017 م، شملت: (1) اجتماعات مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي، خلال الفترة 29 يناير 2017 م – 3 فبراير 2017 م، الدوحة، دولة قطر، و(2) الاجتماع العام لمجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي، خلال الفترة 2 – 7 يوليو 2017 م، ماكاو، جمهورية الصين الشعبية. كما نظمت المجموعة بالاشتراك مع مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي، ورشة عمل حول "التحليل الاستراتيجي"، خلال الفترة 16 - 20 يوليو 2017 م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام 2017 م

المشاركات الإقليمية:

الحدث	التاريخ	المكان
1 - مشاركة سكرتارية المجموعة في مؤتمر العملات الافتراضية.	16-18 يناير 2017 م.	الدوحة، قطر.
2 - مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع مجموعة الجرائم المالية والالتزام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	6 - 7 فبراير 2017 م	دبي، الإمارات.
3 - مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في الملتقى السنوي التاسع لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	15 - 16 مايو 2017 م	الرياض، السعودية.
4 - مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع حول «مشروع إنشاء نظام لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية».	6 يوليو 2017 م	أبو ظبي، الإمارات.
5 - مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في المؤتمر السنوي للتحالف الدولي حول الشمول المالي.	13-16 سبتمبر 2017 م.	شرم الشيخ، مصر.
6 - مشاركة سكرتارية المجموعة في الزيارة الميدانية لجمهورية مصر العربية مع فريق المتابعة التابع للجنة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة CTED.	18-20 يوليو 2017 م.	القاهرة، مصر.
7 - مشاركة سكرتارية المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد العربي في ورشة العمل عالية المستوى حول تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية.	18 سبتمبر 2017 م	أبو ظبي، الإمارات.
8 - مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في الملتقى السنوي الثاني لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني.	25 - 26 سبتمبر 2017 م.	إسطنبول، تركيا.

المشاركات الدولية:

المكان	التاريخ	الحدث
نيويورك، الولايات المتحدة.	16 أكتوبر 2017 م.	1 - مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في مؤتمر الحوار الأميركي - الشرق أوسطي الثامن حول مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز العلاقات مع المصارف المراسلة.
واشنطن، الولايات المتحدة.	27 - 31 مارس 2017 م.	2 - مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة تدريب المقيمين التي نظمتها مجموعة العمل المالي بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل المالي لدول الكاريبي.

القسم الثالث

بناء وتعزيز أُطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال الآليات والأدوات التي اعتمدت في هذا الخصوص، والتي تشمل على رأسها عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها. فيما يلي نستعرض موقف حول أهم الأحداث والتطورات في هذا الخصوص خلال العام 2017 م:

أولاً: في مجالات التقييم المتبادل

عملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام التي تندرج ضمن برنامج عملية التقييم المتبادل التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير متابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة. وقد كان الاجتماع العام السادس والعشرون الذي عقد خلال الفترة 5-7 ديسمبر 2017 م في مدينة المنامة بمملكة البحرين قد اعتمد ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة. وتهدف عملية التقييم المتبادل إلى إجراء تقييم لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح لدى الدولة محل التقييم فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها، وينطوي نطاق عملية التقييم المتبادل على عنصرين أساسيين، هما: الإلتزام الفني والفعالية ويتم من خلال الإلتزام الفني تقييم ما إذا كانت القوانين واللوائح والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سارية وموضع تنفيذ، وتقييم ما إذا كان الإطار المؤسسي الذي يدعم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موجوداً. بينما يركز عنصر الفعالية على تقييم مدى عمل ونجاح نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى المدى الذي حققته الدولة محل التقييم في تحقيق النتائج المرجوة في المنهجية.

أما عملية المتابعة فتهدف إلى تحفيز الدول وحثها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم المتبادل ولا سيما تلك المتعلقة بالإلتزام الفني والفعالية، واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة، تجاه الإجراءات ذات الأولوية والتوصيات التي تم تحديدها في تقرير التقييم

المتبادل، والتأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، كما أن لها أهمية كبرى في عمل المجموعة، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تشرف من خلالها على التزام أعضائها بالمعايير، وهو الهدف الأساسي من إنشاء المجموعة، وتعزيز مبدأ التعاون والعمل سوياً بين أعضاء المجموعة بشكل يؤدي إلى الالتزام بالمعايير الدولية. وترتكز عملية المتابعة بشكل أساسي على مدى معالجة أوجه القصور التي يحددها تقرير التقييم المتبادل لكل دولة. علماً بأن الدول الأعضاء في المجموعة بدأت بتقديم تقارير متابعة ومناقشتها منذ شهر مايو 2009 م.

وخلال العام 2017 م اعتمدت الاجتماعات العامة للمجموعة 9 تقارير متابعة في إطار الجولة الأولى وتقريراً واحداً في إطار الجولة الثانية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها. كما تابع الاجتماع تقارير تحديث لكل من دولة الكويت، المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية حول آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها خلال العامين الماضيين نحو تطوير نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وفي ذات السياق، استعرض الاجتماع التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأثنى على إنجازاتها في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها في ضوء الخطة الموضوعية في تقرير التقييم المتبادل لها، واعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة الخاص بها، ووافق على خروجها من عملية المتابعة العادية وانتقالها إلى التحديث كل عامين.

وفي ديسمبر 2017 م، اعتمد الاجتماع العام السادس والعشرون تقرير المتابعة المعززة الثاني للجمهورية التونسية (طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) ويتناول التقرير الجهود التي قامت بها تونس لمعالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل لها التي يتوجب عليها تنفيذها في سبيل الالتزام وتطبيق المعايير الدولية. وبشكل عام يمكن القول إن هناك تطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة -إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، إصدار أنظمة وإجراءات لتطبيق قرارات مجلس الأمن 1267 (1999) و 1373 (2001) بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية الجهات الرقابية من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات عبر البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى

متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات.

موقف عام مُحدَّث لعملية المتابعة للدول الأعضاء في إطار الجولتين الأولى والثانية من عملية التقييم المتبادل خلال الفترة 2009م - 2017



متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي

يقصد ببرنامج الالتزام الضريبي الطوعي أي برنامج يوضع لتسهيل تصحيح الوضع القانوني لدافعي الضرائب تجاه الأصول أو الأموال التي لم يفصح عنها سابقاً أو تم الإفصاح عنها بشكل ناقص، وخصوصاً تلك التي تتضمن إعادة للأصول، والتي تشمل البرامج التي تصاحبها بشكل كامل أو جزئي عفو ضريبي، مع حصانة ضد الملاحقة القضائية. وفي هذا الصدد وافق الاجتماع العام الحادي والعشرون في أبريل 2015 م، على الإجراءات المعدلة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة، واستمعت المجموعة في اجتماعيها الخامس والعشرون الذي عقد في شهر أبريل 2017 م في دولة الكويت والاجتماع العام السادس والعشرون الذي عقد في شهر ديسمبر 2017 م في مملكة البحرين، إلى تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقرر الاجتماع العام السادس والعشرون أن يقوم ممثل الجزائر بتقديم الحصيلة النهائية للبرنامج خلال الاجتماع العام القادم للمجموعة في أبريل 2018 م.

برنامج التعلم الإلكتروني E-Learning

يعتبر مشروع برنامج التعلم الإلكتروني من المواضيع العامة ضمن إطار رؤية رئاسة المجموعة للعام 2017، والذي يشكل كذلك أحد أهداف الخطة الإستراتيجية لمعهد التدريب التابع لمجموعة العمل المالي (TREIN)، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول النسخة النهائية من الورقة الفنية للمشروع مع المعهد بعد مراجعة مجموعة العمل المالي، وجاهزية العناصر الفنية الأساسية لإطلاق المشروع (المحتوي الفني للبوابة)، وما يزال البحث جارياً عن تمويل لهذا المشروع.

البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية (المعدلة فبراير 2012 م) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير 2013 م) والتعديلات اللاحقة لكل منهما. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفعالية تطبيقها. وتقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه

إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة سيتم تقييم الدول الأعضاء بالمجموعة وفقاً للجدول التالي:

الدولة	الجهة المقيمة	تاريخ الزيارات الميدانية لعمليات التقييم	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم
المتبادل	المتبادل في الجولة الثانية (1)		
تونس	البنك الدولي	فبراير 2015 م	أبريل 2016 م
موريتانيا	المجموعة	19 - 30 ديسمبر 2016 م	أبريل 2018 م
ليبيا	-	النصف الأول 2017 م (2)	نوفمبر 2017 م
البحرين	المجموعة ومجموعة العمل المالي	7 - 22 نوفمبر 2017 م	يونيو 2018 م
السعودية	المجموعة ومجموعة العمل المالي	8 - 23 نوفمبر 2017 م	يونيو 2018 م
سوريا	المجموعة	فبراير/مارس 2018 م	نوفمبر 2018 م
المغرب	المجموعة	5 - 20 مارس 2018 م	نوفمبر 2018 م
اليمن	المجموعة	أغسطس / سبتمبر 2018 م	مايو 2019 م
الأردن	المجموعة	8 - 23 يوليو 2018 م	مايو 2019 م
الإمارات	المجموعة ومجموعة العمل المالي	النصف الثاني 2019 م	فبراير/أبريل 2020 م
قطر	المجموعة ومجموعة العمل المالي	النصف الثاني 2019 م	يونيو / نوفمبر 2020 م
مصر	المجموعة	فبراير/مارس 2020 م	نوفمبر 2020 م
فلسطين	المجموعة	يوليو / أغسطس 2020 م	مايو 2021 م
عمان	المجموعة ومجموعة العمل المالي	النصف الثاني 2020 م	يونيو / نوفمبر 2021 م
لبنان	المجموعة	فبراير / مارس 2021 م	نوفمبر 2021 م
الكويت	المجموعة ومجموعة العمل المالي	النصف الثاني 2021 م	فبراير / مايو 2022 م
الجزائر	المجموعة	فبراير / مارس 2022 م	نوفمبر 2022 م
السودان	المجموعة	أغسطس / سبتمبر 2022 م	مايو 2023 م
العراق	المجموعة	فبراير / مارس 2023 م	نوفمبر 2023 م

البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

- (1) يتم تحديد تاريخ تسليم الاستبيان الفني بتنسيق بين السكرتارية والدولة محل التقييم، أو بين مجموعة العمل المالي والسكرتارية والدولة محل التقييم.
- (2) تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لليبيا واليمن وسوريا في انتظار تحسن الظروف الأمنية فيها.

تشكيل تجمع الخبراء الوطنيين

يعتبر موضوع تشكيل تجمع للخبراء الوطنيين من ضمن رؤية رئاسة المجموعة للعام 2017 م، حيث ناقش الاجتماع العام السادس والعشرون الذي عقد في شهر ديسمبر 2017 م، وخلص الاجتماع العام إلى الاتفاق على إرسال الورقة المنقحة إلى الدول الأعضاء لأخذ مرئياتها حولها مع حثها على المشاركة في التجمع، وإرسال مقترحات لبعض المشاريع اعتماداً على خطة عمل مجموعة العمل المالي (فريق تطوير السياسات وفريق التقييم والإمثلة) إلى السكرتارية، وتحديد العدد الكافي من الموظفين الذين تحتاجهم السكرتارية، والإستعانة بخبرات المجموعات الإقليمية الأخرى في هذا المجال، ومطالبة الدول الأعضاء بترشيح خبراء لديهم قدرات وخبرات لمشاريع العمل التي ستبدأ المجموعة بدراستها.

ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات

نشر الوعي حول طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في العام 2017 م

تعد مهمة نشر الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أحد أبرز الواجبات التي تضطلع بها المجموعة، وذلك من خلال ورش العمل السنوية للتطبيقات وبناء القدرات، وتقارير مشروعات التطبيقات الدورية وغير الدورية التي تصدرها، واللقاءات والاجتماعات الفنية المتخصصة التي تنظمها أو تشارك فيها على صعيد مجالات عملها، بالإضافة إلى الورش التدريبية التي تعقدتها المجموعة منفردة أو بصورة مشتركة مع الشركاء الآخرين والمانحين، فيما يلي نستعرض أهم المنجزات في هذه المجالات خلال العام 2017 م.

مشروع التطبيقات حول "غسل الأموال والفساد"

اعتمد الاجتماع العام السادس والعشرون للمجموعة ديسمبر 2017 م، المنامة، مملكة البحرين، مسودة تقرير مشروع التطبيقات حول "غسل الأموال والفساد". وافق الاجتماع العام العشرون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في البحرين (نوفمبر 2014 م)، على تبني مسودة مشروع تطبيقات حول غسل الأموال والفساد، بقيادة كل من دولة قطر والجمهورية اللبنانية وفريق عمل ضم خبراء من المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية التونسية، وممثل عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات.

ويلقي هذا التقرير الضوء بوضوح على مشكلة غسل عائدات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم خلال إعداد هذا التقرير النظر في (56) قضية من قضايا غسل الأموال، في مراحل مختلفة من إجراءات التحقيق والتعاضي، وكان بعض هذه الحالات من الحالات التي

قدمتها بعض الدول التي عملت في هذا المشروع.

خرج التقرير بعدد من التوصيات الهامة، أبرزها: التأكيد على أهمية وحدات المعلومات المالية ودورها الأساسي في المشاركة بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مما ينعكس مباشرةً في التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية، وضرورة العمل على تقوية التعاون والتنسيق العملي بين الجهات المختصة بالتحري والتحقيق في جرائم الفساد ووحددة المعلومات المالية عبر التحقيقات المالية الموازية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة حول جرائم الفساد، والحرص على الاستفادة من النتائج التي خلص إليها هذا التقرير في تعديل الأولويات الوطنية والإقليمية في ضوء الوسائل والطرق والاتجاهات التي تم تحليلها.

مشروع التطبيقات حول «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية»

اعتمد الاجتماع العام السادس والعشرون للمجموعة ديسمبر 2017 م، المنامة، مملكة البحرين، توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات باعتماد مسودة تقرير مشروع التطبيقات حول «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية». وكانت المجموعة قد أطلقت مشروع دراسة تطبيقات جديد حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية في مايو 2016 م – سبتمبر 2017 م، بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فريق خبراء من: السعودية، وسلطنة عمان، والسودان، وقطر، والأردن، ومصر. ويأتي هذا المشروع بعد أن تقدمت المملكة باقتراح أن تقوم المجموعة بدراسة هذا الموضوع نظراً لقلّة الدراسات التي تتناوله. ويسلط التقرير الضوء بصورة عامة على أهم طرق الغسل عبر الوسائل الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدراتها والحد من الجرائم المرتبطة بها، وبالتالي، تعزيز جهود الدول الأعضاء في المجموعة في مكافحة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات هامة مثل، ضرورة تقييم مخاطر الوسائل الإلكترونية وتطبيق المنهج القائم على المخاطر على ضوء ذلك، وتطوير وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية للجهات ذات العلاقة بتنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مع ضرورة أن تكون الجهات التي تنشأ وتقدم أنشطة وسائل الدفع الإلكترونية مرخصة ومنظمة وتخضع لرقابة وإشراف جهات رسمية محددة وذات صلاحية وفقاً للتشريعات الوطنية، وأهمية تذليل أية معوقات تتعلق بإجراءات التحري والتحقيق في حالات إساءة استغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة للقيام بغسل أموال، والاهتمام بتوفير الموارد البشرية المدربة بشكل عال والمتخصصة في التعامل مع الجرائم التي تتم من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتدريبها بشكل دوري، وتوفير الإمكانيات التقنية لتلك الجهات لمواكبة التطور في هذا المجال. وشددت الدراسة على أهمية قيام الدول بدراسة

إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات المالية الحديثة (FINTECH)، والتي تساهم وتعزز من القدرة على تتبع ورصد العمليات المالية في أي من مراحل تنفيذها بشكل كبير.

ورش العمل والبرامج التدريبية

التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام 2017 م

ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC)،

ديسمبر 2017 م، الرباط، المملكة المغربية

وفقاً لما جرت عليه عادة المجموعة بأن تعقد سنوياً ورشة للتطبيقات في ديسمبر من كل عام، تم التنسيق لإقامة ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة وسط أفريقيا (GABAC)، في ديسمبر 2017 م، الرباط، المملكة المغربية. ولكن، تم النظر في تأجيل الفترة المقترحة إلى الفترة من 22 - 25 يناير 2018 م، بسبب تعارض التوقيت السابق مع إرتباطات المجموعات الأخرى المشاركة خلال شهر ديسمبر 2017 م. الجدير بالذكر أن هذه الورشة تكتسب أهمية كبرى باعتبارها تظاهرة حاشدة تضم كوكبة من خبراء غسل الأموال وتمويل الإرهاب المختصين والعاملين لدى المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى مدى أربعة أيام ستتناول هذه الورشة الموضوعات الهامة المدرجة في جدول أعمالها، هي: «تهريب السلع وغسل الأموال وتمويل الإرهاب» و «غسل الأموال عبر قطاع العقارات» ومخاطر تمويل الإرهاب» و «التدفقات المالية الناتجة عن الاتجار بالبشر» و «الشبكات المنظمة لغسل الأموال». ومن الجوانب الأساسية التي تزيد من أهمية هذه الورشة أيضاً مشاركة مجموعة العمل المالي فيها وترأسها لأحدى الجلسات الفرعية كونها تخدم في أجندتها أحد مشاريع التطبيقات التي تعمل عليها حالياً، وبهذا الشأن يجدر ذكره، أن الموضوعات التي تم اختيارها للجلسات الفرعية تمثل مشاريع ودراسات تطبيقات قيد الدراسة لدى المجموعات المشاركة في الورشة، حيث تم تخصيص جلسات فرعية لكل موضوع بهذا الشأن.

وتساعد هذه الورشة على التعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة في عمليات غسل

الأموال وتمويل الإرهاب ودراساتها وتحديد أفضل الحلول لمواجهتها، علاوة على تبادل الخبرات والتجارب.

ورشة عمل حول قطع مصادر تمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات (UNODC)، 8 - 1 مايو 2017 م، الدوحة، دولة قطر.

في إطار الخطة التدريبية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017 م-2019 م، عقدت المجموعة ورشة عمل مشتركة حول «قطع مصادر تمويل الإرهاب»، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر، وذلك خلال الفترة من 8 إلى 11 مايو 2017م.

استهدفت الورشة المحققين الماليين، ومخططي العمليات بما يشمل الأطراف المتعاملين في مجال تمويل الإرهاب والمسؤولين عن الخطط التشغيلية في جهات إنفاذ القانون، والتحريات، والجهات العسكرية، ووحدات المعلومات المالية، والمدعين العامين. وهدفت الورشة إلى تدريب المشاركين على استراتيجية «التعطيل المالي» التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بشأن تعطيل تمويل الإرهابيين، وذلك من خلال التحليل الوظيفي، والتدقيق في نماذج أعمال الإرهابيين، وتحليل نقاط الضعف، وتحليل المعلومات، وغنشاء الأدوات التي يمكن استخدامها في قطع تمويل الإرهاب، ومراجعة تأثير العمليات.

حضر هذه الورشة 18 مشاركاً من العاملين بمختلف المستويات الوظيفية في وحدات المعلومات المالية في 11 دولة من الدول الأعضاء بالمجموعة، شملت: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، العراق، عمان، ليبيا، قطر، فلسطين، مصر، المغرب.

تناولت الورشة على مدى أربعة أيام محاور هامة شملت، لمحة عن التعطيل المالي، ونموذج أعمال الشبكات الإرهابية، والتعطيل المالي والخيارات ذات الصلة بتعليق مصادر تمويل الإرهاب. وتطرقت الورشة أيضاً إلى أعمال منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب بالمجموعة وآخر أعمالها في هذا الصدد. واختتمت الورشة بتمارين حول حالات عملية، استخدم خلالها المشاركون مجموعة من التقنيات الجديدة لفهم «نموذج أعمال الشبكات الإرهابية»، وتحديد نقاط الضعف، ومن ثم مزمنة مجموعة من خيارات التعطيل لكسر قدرة الشبكات الإرهابية تدريجياً على العمل.

ورشة عمل حول التحليل الاستراتيجي بالتعاون مع مجموعة إيجمونت،

16 – 20 يوليو 2017 م، الرياض، المملكة العربية السعودية

بالاشتراك مع مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية (EGMONT GROUP)، وبالتعاون مع الإدارة العامة للتحريات المالية بالمملكة العربية السعودية، نظمت المجموعة ورشة عمل مشتركة حول «التحليل الاستراتيجي»، عقدت في نادي ضباط قوى الأمن بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة 16-20 يوليو 2017 م. نُفذ هذه الورشة خبراء من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برعاية مجموعة إيجمونت.

حضر هذه الورشة 18 مشاركاً من العاملين بمستويات الوظيفية في وحدات المعلومات المالية في 11 دولة من الدول الأعضاء بالمجموعة، شملت: الأردن، البحرين، السودان، العراق، الكويت، عمان، لبنان، ليبيا، فلسطين، مصر.

هدفت هذه الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دول المجموعة في عمليات التحليل الاستراتيجي، وبشكل يضمن تطوير مهارات وصقل قدرات المشاركين لتمكينهم من القيام بعمليات التحليل الاستراتيجي بكفاءة عالية.

وتناولت الورشة مسائل هامة، حيث تمكن المشاركون من خلال التمارين العملية من خلق رؤية أوضح حول كيفية القيام بالتحليل الاستراتيجي واستخداماته، وكيفية الاستفادة منه؛ ولعبت العروض التقديمية التي تم تقديمها دور كبير في تغيير مفهوم التحليل الاستراتيجي لدى المشاركين، كما لمسوا أهمية الخطوات المصاحبة لعملية التحليل في الخروج بمنتجات هامة، واستعمالات التحليل المتعددة والمفتوحة. الجدير بالذكر أن هذا البرنامج لأول مرة يقام هذا البرنامج التدريبي بالتعاون مع مجموعة إيجمونت باللغة العربية.



صورة حية من ورشة عمل حول التحليل الاستراتيجي بالتعاون مع إجمونت

ورشة العمل السابعة لإعداد وتأهيل المقيمين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) 28-24 سبتمبر 2017 م، الكويت، دولة الكويت

عقدت المجموعة الورشة السابعة لتدريب وتأهيل المقيمين بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، 24 – 28 سبتمبر 2017 م بمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، الكويت، دولة الكويت.

هدفت الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دول المجموعة واكتسابهم للمعرفة الكافية حول عملية التقييم المتبادل وكيفية إجرائها، وذلك باستخدام منهجية التقييم الخاصة بمجموعة العمل المالي (2013 م).

حضر هذه الورشة 37 مشاركاً من 16 دولة من الدول الأعضاء بالمجموعة، هي: الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا.

تعرف المشاركون من خلال استعراض متطلبات منهجية التقييم الجديدة على كيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مدى استيفاء المعايير وتحقيق النتائج المباشرة المحددة في المنهجية، كما تدرب المشاركون على حالة عملية

افتراضية تضمنت دراسة معلومات وفرتها الحالة حول مدى التزام الدولة محل التقييم بالمعايير، بالإضافة إلى معلومات إضافية تم طلبها من الجهات المعنية في الدولة عبر زيارات ميدانية افتراضية. وأشار المشاركون إلى أهمية التعرف على سياق ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الدولة المقيّمة وأخذ نتائجها بعين الاعتبار في إطار عملية التقييم. استفاد المشاركون بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها الخبراء، وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات منهجية التقييم وخبرتهم العملية في هذا الخصوص، وأوصوا بضرورة الاطلاع المبكر على المواد التدريبية ومنهجية التقييم قبل انعقاد الورشة، وذلك لاحتواء هذا البرنامج على الكثير من المعلومات بجانب التمارين العملية.

ورشة العمل الثامنة لإعداد وتأهيل المقيمين بالتعاون مع مجموعة العمل المالي

(FATF)، 5-1 أكتوبر 2017 م، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبالشراكة مع مجموعة العمل المالي، عقدت المجموعة الورشة الثامنة لتدريب وتأهيل المقيمين، وذلك خلال الفترة 5-1 أكتوبر 2017 م، بمدينة عمان. وشارك في تقديم هذه الورشة خبراء من مجموعة العمل المالي، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخبراء من المجموعات الإقليمية الأخرى.

هدفت الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دول المجموعة واكتسابهم للمعرفة الكافية حول عملية التقييم المتبادل وكيفية إجرائها، وذلك باستخدام منهجية التقييم الخاصة بمجموعة العمل المالي (2013 م).

حضر هذه الورشة 43 مشاركاً من 19 دولة من الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي والدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسكرتارية المجموعتين، بالإضافة إلى مشاركون من مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، ومشارك من البنك الدولي (WB)، شملت: الأردن، الإمارات، السودان، عمان، تونس، الكويت، فلسطين، لبنان، مصر، موريتانيا، المغرب، إيرلندا، البرتغال، سنغافورة، تركيا، فرنسا، ألمانيا، السويد، المملكة المتحدة، سكرتارية مجموعة العمل المالي، سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، البنك الدولي.

وكغيرها من ورش العمل من هذا النوع الذي تعقده المجموعة، شملت الورشة استعراض لمتطلبات منهجية التقييم الجديدة على كيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مدى استيفاء المعايير وتحقيق النتائج المباشرة المحددة في المنهجية، كما تدرب المشاركون على حالة عملية افتراضية تضمنت دراسة معلومات وفرتها الحالة حول مدى التزام الدولة محل التقييم بالمعايير، ولعب المدربين دور كبير في استفادة المشاركين من محتوى الورشة، وزيادة معرفتهم واكتسابهم حصيلة هامة في إطار عملية التقييم المتبادل.

إعداد دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل 29-31 أكتوبر 2017 م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

في إطار تعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية، وأهمية العمل المشترك والتعاون المثمر والبناء بين صندوق النقد العربي والمجموعة، نظمت المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد العربي، ورشة عمل حول إعداد دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وذلك خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2017 م، في معهد السياسات الاقتصادية في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وشارك في هذه الورشة خبراء من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هدفت الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دول المجموعة واكتسابهم للمعرفة الكافية حول عملية التقييم المتبادل وكيفية إجرائها، وذلك باستخدام منهجية التقييم الخاصة بمجموعة العمل المالي (2013 م).

بلغ عدد المشاركين لهذه الورشة 42 مشاركاً من 15 دولة من الدول الأعضاء بالمجموعة، هي: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سوريا، عمان، قطر، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. وهدفت هذه الورشة إلى إعداد دول المجموعة للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وفقاً لمنهجية التقييم (2013 م) والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح (2012 م).

استفاد المشاركون بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قام الخبراء المشاركون بتقديمها وخاصة فيما يتعلق بنصوص توصيات مجموعة العمل المالي والتعديلات التي طرأت عليها مؤخراً بالإضافة لمنهجية التقييم الحديثة وتعديلاتها، وأوضحت النقاشات الجهود الراهنة لدول المجموعة فيما يتعلق بالاستعداد للمرحلة المقبلة من التقييم من خلال فهم متطلبات هذه المرحلة وضرورة التطبيق السليم لها.

القسم الرابع

القوائم المالية والحسابات الختامية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م

1 - بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

2016	2017	البيان
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
9,537	7,412	معدات ومركبات
الموجودات المتداولة		
469,981	339,505	مساهمات الدول الأعضاء المستحقة
13,955	30,798	مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى
1,200,476	1,606,178	النقد ورصيد البنك
1,684,949	1,976,481	
1,693,949	1,983,983	مجموع الموجودات
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
300,000	300,000	احتياطي استراتيجي
333,215	374,907	أموال متراكمة
633,215	674,907	مجموع الأموال المتراكمة
المطلوبات غير المتداولة		
110,473	156,628	حقوق نهاية الخدمة للموظفين
119,104	119,104	المنح المؤجلة
229,577	275,732	
المطلوبات المتداولة		
59,872	116,790	ذمم تجارية دائنة وأخرى
771,285	916,465	دخل مؤجل - الدول الأعضاء
831,157	1,033,255	
1,693,949	1,983,894	مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات

2 - بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

2016	2017	البيان
الدخل		
1,370,436	1,472,013	مساهمات الدول الأعضاء
14,904	-	استرداد مطلوبات
16,162	-	منح معترف بها
-	15,957	مكاسب من بيع معدات ومركبات
1,401,502	1,487,970	مجموع الإيرادات
المصروفات		
1,055,606	1,098,574	تكاليف مباشرة
162,910	202,290	مصاريف عمومية وإدارية
4,191	3,763	الاستهلاك
1,222,707	1,304,627	مجموع المصروفات
178,795	183,343	فائض السنة

